aلقـــــــــاء الخـــــبراء
الموسم العلمى ٢٠١٦/٢٠١٧
تقرير حول الحلقة الثالثة
" اصلاح المنظومة التعليمية في مصر "
بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٧

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومى ، تم عقد الحلقة الثالثة من نشاط لقاء الخبراء للموسم العلمي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٠ يناير ٢٠١٧ ، بحضور خبراء متخصصين في مجال التعليم والبحث العلمي من داخل المعهد وخارجه ، وهم :

أ.د/ محمد يوسف وزير التعليم الفنى السابق ، أ.د/ طلعت عبد الحميد فائق ، أ.د . ضياء الدين زاهر ، أ.د.محسن خضر ، الأساتذة بكلية التربية / جامعة عين شمس .

ومن داخل المعهد : أ.د . دسوقي عبد الجليل متحدثاً و أ.د. زينات طبالة معقباً . وبعد أن قام رئيس المعهد والمشرف العلمي علي " لقاء الخبراء " بتقديم الموضوع والمتحدثين ، قدم المتحدثون تحليلاً به قدر من التفصيل المناسب حول موضوع " اصلاح المنظومة التعليمية في مصر " بمختلف مكوناتها (التعليم ما قبل الجامعي ، والتعليم الجامعى ، والتعليم الفنى ، والبحث العلمي في الجامعات) . **وذلك علي النحو التالي :**

أولاً: بالنسبة لمنظومة التعليم ما قبل الجامعي

١- قدم أ.د. طلعت عبد الحميد فائق محتويات ورقته الخلفية بعنوان " رؤية بديلة لمنظومة التعليم قبل الجامعي ، وقد ركز في عرضه علي النقاط التالية :

أ-**الرؤية** : يجب ان ينطلق اصلاح المنظومة التعليمية بصفة عامة والتعليم ما قبل الجامعي بصفة خاصة من رؤية قائمة علي وحدة وتكامل المعرفة ، ومن ماهية المتعلم (الانسان) باعتباره كائناً مبدعاً ، نموه ديناميكى ومتكامل بحيث يصبح التعلم والتعليم خاصية ملازمة للفرد طوال حياته .

وأشار الي ان التعلم المستمر مدى الحياة من متطلبات استدامة التنمية التى تقتضي بدورها نشر فاعلية متعددى ومتنوعى القدرات والمهارات لمواكبة التغير المتسارع في شتى المجالات ، تجمعهم سمات مشتركة للثقافة .

ب- **الرسالة** : تصميم بنية تعليمية إثرائية ذكية مزودة بتقانات الاتصال والمعلومات المعاصرة ، ومنفتحة علي المجتمع ، ومخرجاتها قابلة للقياس ، تتكامل وتقيم شراكات بين مؤسسات الانتاج والتعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدنى ، تتماهي في مناهجها التكاميلية

(المعلومات النظرية والتطبيقات العملية) لتكوين المعرفة التى يمكن تحويلها الي رأس مال مادى .

ج- آليات التنفيذ : من أجل إصلاح منظومة التعليم ولا سيما التعليم ما قبل الجامعى وفق الرؤية والرسالة السابقة ، فإن آليات التنفيذ تتضمن ما يلي :

- تطبيق نظام الساعات المعتمدة .
- إصدار تشريعات تؤكد على ضرورة اجتياز الطالب في المرحلة قبل الجامعية اختبارات قبول متخصصة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، أو الحصول على دورة تدريبية تأهيلية للالتحاق بسوق العمل .
- اعتماد المنهج التكاملى والتعلم عن طريق حل المشكلات وتوقعها ، وبعيداً عن التشعيب الحالى الذي يفصل بين " العملى " و " النظرى " و " العلمي " عن " الأدبي" ، حيث أدى هذا الانفصال الي ظهور تكونيات ثقافية متباعدة .
- تنوع مصادر التعلم وبناء استراتيجيات التنمية الذهنية .
- استخدام تقانات الاتصال والمعلومات المعاصرة بإستخدام أدلة التنمية الذهنية ، وأدلة إدارة الذات التى تسهم في التكوين المعرفي .

٢- قام أ.د . دسوقي عبد الجليل ، بعرض المحاور الرئيسية لورقته الخلفية المعنونة: "تحو اصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى في مصر : ملاحظات منهجية " واشتملت تلك المحاور علي الآتي :

أ- التحديات التى تواجه منظومة التعليم ما قبل الجامعي والمشكلات التى ترتبط بمناهج التعليم والأنشطة المصاحبة أو التى ترتبط بإعداد وتكوين المعلم أو بالفضاء المدرسي وممارسة الأنشطة أو تلك التى تتصل بأساليب وطرق التدريس .

ب- **المبادىء والأسس التى تعد بمثابة منطلقات توجيهية لإصلاح منظومة التعليم قبل الجامعى في مصر ، ومنها :**

- أن يتم تلبية احتياجات المتعلمين والمجتمع وبالتركيز على المستوى اللامركزى .
- أن تكون الجودة الشاملة سمة رئيسية للإصلاح التعليمي باعتبارها عملية تشمل جميع مكونات منظومة التعليم قبل الجامعي .
- الاستفادة من المبادرات الإصلاحية والنماذج الناجحة دولياً وعربياً .
- ضمان فرص تعليمية متساوية للجميع .

ج - ضمانات نجاح الاصلاح والتطوير التعليمي : وفي هذا الصدد تمت الإشارة الي ما يلي:

- توفير الموارد المالية والتنظيمية والبشرية الضرورية وإتاحتها بما يحقق الكفاءة والعدالة.
- توفير اطار تشريعي وتنظيمي مع خلق آليات تدعم جدوى الاصلاح التعليمي .
- عقد حوار مجتمعى حول الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم قبل الجامعى يشارك فيه الاطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمنظومة ، مع التركيز على آليات إصلاح المنظومة وتطويرها وضمان استدامتها .
- مساهمة مختلف الشركاء في إصلاح المنظومة : (الحكومة – والبرلمان – والعاملون في المنظومة – وأصحاب الأعمال والمجتمع المدنى ..)

ثانياً : بالنسبة لإصلاح منظومة التعليم الفني في مصر

قدم أ.د . محمد يوسف وزير التعليم الفنى السابق ، عرضاً تحليلياً بعنوان " التعليم الفنى في مصر وآفاق المستقبل " وفي هذا الصدد تم استعراض الجوانب التالية :

أ- القضايا العامة :

- انظمة التعليم الفنى والتدريب المهنى في العالم : نظام التعليم والتدريب المزدوج ، والنظام البيروقراطى المدار بواسطة الدولة ، ونظام السوق الاقتصادى الحر .
- أنواع التعليم الفنى في مصر : التعليم الصناعي ، التعليم الزراعي ، والتعليم التجارى والفندقي .
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في منظومة التعليم الفنى في مصر .
- الأسباب المنظومية لعدم توافق مهارات مدارس التعليم الفنى مع سوق العمل

ب- محاور تطوير التعليم الفنى / وتتركز في إطارين أساسيين :

الإطـار الأول : يشمل عناصر سلسلة القيمة المضافة : الطالب والمعلم والمبنى المدرسي والتجهيزات والمنهج الدراسي .

الإطار الثاني : وهو الاطار الأكثر شمولاً ويتكون من الإصلاح المؤسسي والإدارى لمنظومة التعليم الفنى .

وفيما يتعلق بمحاور تطوير التعليم الفنى المتعلقة بالإطار الأول ، تم التركيز علي ما يأتي :

- توفير بيئة جاذبة للطالب .
- التزام الطالب بأداء عدد من ساعات تدريب عملي بأحد المصانع أو أحد مراكز التدريب المهنى .

- الاستمرار في تنفيذ برامج لتحسين الفهم القرائي والتعبير الكتابي للغة العربية بالتعليم الفنى .
- حصول الطالب علي شهادة " مستويات المهارة القومية " .
- تدريب المعلمين بصفة عامة ولا سيما معلمى الجانب العملي .
- أهمية تحقيق المعلم لذاته عن طريق إحساسه بنجاحه في عمله وإضافته العلمية والعملية للطالب .
- لابد من تحديث التجهيزات للمدارس والتوسع في إنشاء المدارس بنظام الفصول الملحقة .
- لابد من وجود آلية علمية واضحة لوضع المناهج ، مع الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة وطبقاً لاحتياجات سوق العمل .
- زيادة الجزء العملي ليكون متوازناً مع الجزء النظرى في الخطة الدراسية .

أما فيما يتعلق بمحاور التطوير المتصلة بالاطار الثاني فأهمها :

- استكمال وتفعيل الإطار القومى للمؤهلات لمختلف المستويات والمهن وذلك بمشاركة رجال الصناعة .
- وضع حلول لعلاج ظاهرة الغش في الامتحانات
- التفكير في طرق غير تقليدية للتمويل
- ضرورة توفير حزمة من الحوافز تقدم للشركات والمصانع مقابل تدريب طلاب التعليم الفنى .
- دعم الشراكة المجتمعية بين مدارس التعليم الفنى والمؤسسات الأخرى (الجامعة ومنظمات الأعمال ، والمجتمع المدنى)
- ضرورة وجود خريطة للتخصصات اللازمة للمشروعات الاقتصادية حيث ساهم عدم وجودها في ايجاد تخصصات لا تخدم سوق العمل وكذا عدم إدراج تخصصات يتطلبها سوق العمل ، إلي جانب عدم مراعاة التركيبة السكانية والظروف البيئية .

<u>ثالثاً : منظومة التعليم العالي في مصر مع تركيز خاص علي قضية البحث العلمي</u>

قدم أ.د. ضياء زاهر عرضاً تحليلياً بعنوان " منظومة التعليم العالي والبحث العلمي : تحديات وخيارات مستقبلية " ، حيث تم التركيز علي آفاق التعليم العالي وتوجهاته المستقبلية وخاصة من حيث الأزمات والتحديات التى يواجهها البحث العلمي الاجتماعي في مصر وأهمها :

- غياب سياسة واضحة للبحث العلمي

- مدارس علمية تابعة لمدارس علمية غربية
- انتاج علمى متواضع
- بيروقراطية مقيدة للابداع
- غياب التخطيط الإستراتيجى ، واذا وجدت استراتيجيات علمية فإنها غالباً ما تكون خطية مرتكزة علي حسابات احصائية بحتة .

وخلص المتحدث الي نتيجة مؤداها أن البحث العلمي غير مؤهل بوضعيته الحالية للتصدى بشكل فعال لمعالجة الاختلالات في الأبنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية مما يحول دون حصول المجتمع علي حقوقه منه .

كما اشار المتحدث الي بعض أسس التعليم العالي المنشودة في علاقته بالبحث العلمي وأهمها :

- التركيز على الوظيفة البحثية الي جانب الوظيفتين التعليمية والخدمية بحيث لا يتوقف البحث العلمي عند أعتاب الجامعة بل يمتد الي الشارع والواقع المعاش .
- التعاون مع المؤسسات والمجتمعات الأخرى عبر شبكات التضامن الدولى لتدعيم المجالات الأساسية في مناطق التخصص .

وفي النهاية أكد المتحدث علي أن الإرادة السياسية هي المدخل الطبيعي لإحداث التغيير الشامل المنشود في العملية التعليمية ، يليها البعد مالي ، اضافة الي أهمية تطوير المؤسسات الإشرافية علي المنظومة التعليمية .

<u>رابعاً مبادىء مقترحة لتطوير المنظومة التعليمية :</u>

قدم أ.د. محسن خضر الاستاذ بكلية التربية – جامعة عين شمس رؤية تحليلية حول المنظومة التعليمية وآليات تطويرها وفي هذا الصدد أشار إلي المقترحات التالية :

١- ضرورة مواجهة ظاهرة " الاستبعاد الاجتماعي " ابتداء من رياض الاطفال الي الدراسات العليا ، لتجنب تحيز العملية التعليمية لشرائح اجتماعية معينة .

٢- ان الضمانة الحقيقية للقضاء علي الفقر هي التعليم والصحة ، مما يوجب إتاحة كل منهما لعموم أفراد المجتمع ، خاصة وأن الخصخصة بدأت بالتسرب في الجسد التعليمي منذ فترة .

٣- تطوير التعامل مع التعليم الفنى حتى لا يكون مجرد ملاذ مهمل للفئات الاجتماعية المعرضة للإنحدار .

٤- تأكيد مبدأ " التعليم للجميع " ، سواء من حيث شرائح الدخل او من حيث " النوع الاجتماعي " حيث يلاحظ بالنسبة للأمية مثلاً أنها تكاد تكون ظاهرة أنثوية ، اذ يبلغ عدد النساء الأميات ١٤ مليوناً مقابل ٦ مليون من الذكور .

٥- تعزيز العدالة في النظام التعليمي والتى يؤدى إهدارها الي تهديد السبيكة الثقافية للمواطنة ، الي جانب تعزيز الحرية الأكاديمية والإبداعية .

٦- العمل في المجال التعليمي وفق استراتيجية تنموية شاملة عمادها الاعتماد علي الذات تفجير الطاقات الإبداعية وفك الارتباط التبعي بمراكز النظام الرأسمالى العالمي.

التعقيب :

قامت أ.د. زينات طبالة بالتعقيب علي المضمون العام للأوراق الخلفية المقدمة في اللقاء ، وفي هذا الصدد تم تناول النقاط التالية :

١ : ملاحظات عامة :

- ان التعليم يدور في اطار مجتمعي يؤثر فيه ويتأثر به
- لن تتحقق التنمية المستدامة بدون سياسات اجتماعية متزامنة ومتناغمة مع السياسات الاقتصادية في إطار متكامل ، وحتى تكون هناك سياسات اجتماعية فعالة لا بد ان تتم في إطار منظومى متكامل .
- لابد أن يكون لدينا صورة متكاملة عن واقع المجتمع والثقافات السائدة داخل المجتمع وأبعاد الهوية والمواطنة والحراك الاجتماعي .
- لدينا أكثر من ٢٢ مليون نسمة يمثلون مدخلات للعملية التعليمية ، حوالى ٢٠ مليون منها في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ، وحوالى ٧٧% من المقيدين بالتعليم ما قبل الجامعي في مرحلة التعليم الأساسي ، وأن ٣٧% فقط من المقيدين بالتعليم الأساسي هم في مدارس تعمل بنظام اليوم الكامل

٢- أهم التحديات التى تواجه اصلاح العملية التعليمية:

- **الفقر**، وهذا يؤدى الي عدم تكافؤ الفرص التعليمية ، وعدم القدرة علي الاستمرار في التعليم (التسرب) ، وعدم القدرة علي اختيار نوعية التعليم المناسب.
- نقص **التمويل وقصور الموارد** ويتطلب ذلك دوراً فاعلاً لمنظمات المجتمع المدنى في الحد من الأمية .

كما أشارت إلى أنه من الضرورى العمل بشكل متكامل بين الوزارات المختلفة (وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالي ، والتضامن ، والصحة ، والاستثمار) عند مناقشة قضايا التعليم ، ووضع الصورة المستقبلية للمنظومة التعليمية .

المداخلات

أشار أحد الأساتذة المشاركين في النقاش إلي ملاحظة مفادها أن التعليم منظومة في غاية التعقيد Complex System ولابد ان يتوافر لدينا منهج للاصلاح إذا أردنا توفير مقومات الاصلاح الحقيقية لهذه المنظومة ، وبدون هذا المنهج ستبوء كل محاولات الاصلاح بالفشل .

وفي مداخلة أخرى تمت الإشارة الي :

- أن اصلاح التعليم لابد ان يسبقه رؤية واضحة طموحة قابلة للتنفيذ ، علماً بأنه لدينا تشخيص جيد لأوضاع التعليم ، وتحديد شامل لقضايا التعليم بشكل عام .
- ان التعليم الفنى والتعليم العالي في الدول المتقدمة مرتبطان بالمستوى التقني والصناعي لهذه الدول ، فعندما تتقدم الصناعة يتقدم التعليم .

ما تم رصده للتعليم في موازنة الدولة هذا العام (٢٠١٧/٢٠١٦) حوالى ١٠٣ مليار جنيه منها ٧٢% للتعليم قبل الجامعي والنسبة المتبقية للتعليم الجامعي والعالي ، وهذا التمويل غير كاف .

كما تضمنت المداخلات المقدمة في النقاش عدداً آخر من الآراء والملاحظات ، منها :

- أن مشكلة التعليم في مصر أنه ليس مرتبطاً عضوياً بالحياة اليومية للطالب .
- أننا نحتاج الي تغيير نظرة المجتمع لخريجى التعليم الفنى إذا أردنا ان يكون لهم دوراً فعالاً في المجتمع وإحداث طفرة في الصناعة المصرية .
- اقتراح إنشاء مفوضية للتعليم وفرض ضريبة وطنية يدخل ايرادها في صندوق لإصلاح التعليم ، وأن يكون هناك بطاقة تعليمية لكل طالب يدون فيها تطور استيعاب وسلوك الطالب حتى نقف على أهم المشكلات التى تواجه الطلبة وبالتالي يتحسن سير المنظومة التعليمية .
- كما نحتاج الي تدريب الكوادر الإدارية في وزارة التربية والتعليم من خلال (التدريب التربوى)
- ينبغي اشراك الطلبة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية ولا سيما المرحلة الجامعية علي غرار ما يحدث في الدول المتقدمة . وعلي سبيل المثال كانت تحرص معظم الكليات في المانيا منذ الستينات من القرن الماضي علي أن يشترك الطلاب في عملية اتخاذ القرار بهذه الكليات وذلك من خلال تمثيلهم بنسبة لا تقل عن ٣٥-٤٠% من إجمالي عدد أعضاء مجلس الكلية .